السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/8/18

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1619

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Government Spending in Enhancing Human Capital in Iraq (2010-2023)

دور الانفاق الحكومي في تعزيز رأس المال البشري في العراق للمدة [2010-2023]

ابتسام تولي جابر اللامي/الباحث
Ibtisam Tuli Jaber Al- Lami
ibtisam.jaber@uomustansiriyah.edu.iq
مديرية زراعة ديالى

ا. م. د سهيلة عبد الزهرة مستور/المشرف
Suhaila Abdul Zahra Mastour
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

Abstract

The research aims to track the impact of government spending, both current and investment, on the development of human capital in Iraq. It relies on an inductive approach and a descriptive-analytical approach. It is based on the hypothesis that government spending plays a positive role in enhancing human capital in Iraq. The research problem is represented by the expansionary financial activity directed towards markets through government spending, which coincided with a decline in human capital indicators, negatively impacting the implementation of sustainable development plans. The research concluded that the weak allocation of financial resources to good government spending areas, such as health and education, caused a deterioration in human capital indicators. The research recommended increasing the efficiency of financial specialization towards investment spending areas in order to increase future returns and reduce current value costs, thus supporting the development of human capital, which truly enhances development activities in the country.

Keywords: Government spending, human capital, theoretical interconnection, Iraqi economy.

المستخلص

يهدف البحث الى تتبع تأثير الانفاق الحكومى بشقيه الجاري والاستثماري فى تطوير راس المال البشري فى العراق واعتمد على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفى التحليلى، وينطلق من فرضية مفادها ان هناك دوراً ايجابياً للأنفاق الحكومى فى تعزيز راس المال البشري فى العراق، اما مشكلة البحث تتمثل بنشاط مالى توسعى موجه للأسواق عبر الانفاق الحكومي تزامن مع تراجع مؤشرات راس المال البشري، اثرت سلبا على تنفيذ خططه في التنمية المستدامة. وتوصل البحث الى ان ضعف تخصيص الموارد المالية فى اوجه الانفاق الحكومى الجيدة مثل الصحة والتعليم تسبب بتدهور مؤشرات راس المال البشري ،واوصى البحث برفع كفاءة التخصص المالى نحو أوجه الانفاق الاستثماري من اجل زيادة عوائده المستقبلية وانخفاض تكاليف بالقيمة الجارية بما يدعم تنمية راس المال البشري المعزز الحقيقية للأنشطة التنموية في البلد.

الكلمات الرئيسية: الانفاق الحكومي، راس المال البشري، الترابط النظري، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

يتطلب بناء الانسان تخطيط طويل الاجل يتم وفقه تمويل مراحله بشكل حذر من اجل حصد نتائجه في المستقبل، حيث تواجه دول العالم عموما والنامية لاسيما تحديات عديدة من اجل الوصول الى بناء راس المال البشري، لذلك تسعى الحكومات صب جل اهتمامها في توصيف منظومة العلاقات المجتمعية التي تمهد الطريق نحو بناء الانسان واحترام مستقبله. عانى العراق من سياسة الاتفاقية توسعية ذات نزعة استهلاكية عززت بدورها النشاط الاستهلاكي دون الاستثماري ما تسبب بتراجع مؤشرات راس المال البشري في العراق فضلا عن التحديات التي وقفت امام بناء الدولة ومن ثم الانسان وكانت حصيلة ظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي ومن ثم الاقتصادية لمدة طويلة من الزمن هو خسارة الانسان، وهو ما يعني خسارة المستقبل فالأنظمة التعليمية تعاني العديد من المشاكل والمعوقات والجانب الصحي يدق ناقوس الخطر والبيئة الخارجية سيئة للغاية وهذه بأجمعها تقود نحو تهالك العنصر.البشري ومن ثم جعل من الانفاق الحكومي ذو مساهمة متواضعة في عملية تطوير راس المال البشري والتنمية المستدامة .

أولا: مشكلة البحث: تتمثل بنشاط مالي توسعي موجه للأسواق عبر الانفاق الحكومي تزامن مع تراجع مؤشرات راس المال البشري في ظل بيئة اقتصادية مضطربة، اثرت سلبا في مقدرة الاقتصاد العراقي على تنفيذ خططه في التنمية المستدامة

ثانيا: هدف البحث

1.تحليل الانفاق الحكومي ومؤشرات راس المال البشري في العراق.
2.تحليل مؤشرات مختارة عن مستوى التعليم والصحة.
3-التعرف على مستوى عمالة الاطفال ومعدلات الفقر التي تسهم في التأثير في راس المال البشري.

ثالثا: اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من الدور التنموي للأنفاق الحكومي في تعزيز راس المال البشري وخلق بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تنفيذ خطط التنمية المستدامة في العراق.

رابعا: فرضية البحث: ينطلق البحث من حقيقة مفادها بانه هناك دوراً ايجابياً للأنفاق الحكومي في تعزيز راس المال البشري في العراق في ظل جودة تخصيص الموارد المالية والطبيعية المتاحة في الاقتصاد.

خامسا: منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي.

سادسا: حدود البحث المكانية والزمانية: الاقتصاد العراقي للمدة (2010 . 2023).

سابعا: هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاث محور يتضمن المحور الأول الاطار المفاهيمي للأنفاق الحكومي ورأسمال البشري، وجاء المحور الثاني: تحليل متغيرات ومؤشرات البحث في العراق ، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ الإطار النظري للأنفاق الحكومي ورأسمال البشري

اولاً: مفهوم الانفاق الحكومي واهميته في النشاط الاقتصادي

1.1 مفهوم الانفاق الحكومي: يعد مفهوم الانفاق الحكومي احد طرفي الموازنة العامة اذ يمثل مشترياتها من السلع والخدمات لسنة مالية محددة، سواء اكانت هذه السلع والخدمات معدة للاستهلاك الجاري والاستثماري ويمثل الانفاق الحكومي بشقيه المذكورين جزءً اساسيا من

الطلب الكلي واداة لتحفيزه ويعرف الانفاق انها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة .

2.1دور الانفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي:

يقوم الانفاق الحكومي بدور رئيس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ تتمكن الحكومة عن طريق زيادة انفاقها الكلي الاستثماري والاستهلاكي من تنفيذ سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد او سياسة انكماشية لعلاج التضخم من خلال تخفيضه.

3.1كفاءة وانتاجية الانفاق الحكومي:

تتمثل كفاءة الانفاق الحكومي باستخدام المدخلات المتمثلة بتلك الانفاق بالكفية التي تودي الى تعظيم الموارد الاقتصادي لتحقيق اهداف سياسة مالية وتعد السياسة الانفاقية أحد اجزائها، اما زيادة انتاجية المنفعة العامة فتكن في تحقيق عائدات كبيرة من حيث الوفورات في الموازنة. ان زيادة انتاجية الانفاق الحكومي تبين مدى فاعلية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي، اذ تبرز تلك الفاعلية عندما يزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار معين نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحده واحدة.

ثانيا: مفهوم رأس المال البشري وأهميته الاقتصادية

1. **2تطور مفهوم راس المال البشري:** ظهر المفهوم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، فقد أشار شولتز إن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان وهم اداة النمو الاقتصادي، وأن رأس المال البشري يمثل طبقاً لشولتز الابداع والمهارة، كما انه مصدراً قابلاً للتجديد. إذ استند شولتز إلى أن التمعن في رأس المال البشري تؤدي إلى ضرورة الاهتمام في الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية (المصبح، 2005: 4- 5) ويمثل رأس المال البشري المخزون الفكري الذي يمتلكه المتعلمين الأكفاء، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها وتعزيز التنمية البشرية للبلد (العربي ,2007: 55).كما يُعد بأنهُ جملة الخبرات والطاقات والإبداع التي يمتلكها العاملون ويطبقونها في عملهم ،او هو ما ينفق للتمكين من اداءه الوظيفي للفرد منذ طفولته الى سن العمل، وتشمل الإنفاق على التعليم والتدريب و الصحة (الطنبور،27:2007)، فيما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بأنه كل ما يؤدي الى زيادة إنتاجية العمال من خلال ما يمكن اكتسابه بالتعليم والتدريب) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003 :90)، كما عرفه آخرون: بأنه مخزون المعارف والمعلومات والمؤهلات والمهارات المخزونة في فكر الأفراد التي تؤهله العمل بكفاءة وفعالية (الفضيل، وابوفناس،2017: 15). تأسيساً على ذلك فأن مفهوم رأس المال البشري يتسم بعلاقات مترابطة مع مفاهيم اخرى، إلا انه يتميز عنهم في كونه يختص بالعنصر البشري.

2. **2الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري:** يعد الإنسان جوهر العملية الانتاجية ومحركها ويمثل الشباب فئة مهمة من حيث العدد والقدرة إذ تم اعتبارهُ منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به العمل البشري، واستناد لتميز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر من عناصر الإنتاج(العاني ,2002 :17)ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف تفكيرهم لدور الإنسان وتأثيره الفاعل في النمو الاقتصاد وانجازات الثورة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تحسين الفن الإنتاجي نتيجة تراكم الخبرة والمعرفة لدى الفرد ،مما افضى الى ضرورة الاهتمام برأس المال البشري أكثر من رأس المال الثابت لزيادة معدلات تأثيره (نعمة ، 2010: 3). ولقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس مال من خلال ما يمتلكه من طاقات هائلة لابد من اعتباره العنصر الإنتاجي الأول

ولابد من التوجه لتهيئة مستلزماته المادية لتحقيق التطور العلمي والتقني والارتفاع بمعدلاته (الحبيب ،1981 :17). أن التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على توليف القوة العاملة التي تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للعمل على المعدات المتطورة(الحبيب،19:1987)و أهتمت العديد من دول ومنها العراق بتطوير كوادرها البشرية، فمنها من لديها بعثات الى فرنسا وبريطانيا وامريكا، واستثمرت في هذا المجال في تطوير مدارسها وجامعاتها لأكثر من ثمانين سنة وذلك لتعويلها للاستفادة منه في المجالات التالية:

A. زيادة الدخل القومي: التوسع في تحسين رأس المال البشري الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة ، الأمر الذي يمكن تأويله لارتفاع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري(Shultz , 1971: 26)

B. رأس المال البشري مؤشر للمهارات المتاحة فكلما ازداد الاهتمام به كلما تقلصت اثار التخلف، التي ظلت تعاني منه العديد من الدول. يتبين مما تقدم أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا لتنشيط وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية(حسن ، 2011: 29).

C. زيادة إنتاجية العاملين تبعاً لتحسن المستوى الفكري والمهاري للمجتمع .

D. امكانية تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد: واعتمادها في سياسات تنشئة المهارات والانجازات الفكرية اذ تشير تجارب الدول الصناعية الناشئة(دول شرق أسيا)إلى وجود سياسات تثقيفية حازمة، مكنت من تسريع معدلات نموها(العربي ،85:2017) .

3. 2مؤشرات رأس المال البشري: تتعدد وتختلف مصادر التعليم والتدريب، و يبدأ من نشأت الطفل الأولى ومن ثم القطاع التربوي من قبل قطاعات الدولة سواء العام او الخاص(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,2003: 46) اذ يتميز التعليم بأنه سلعة اقتصادية تتميز بما يلي :

1-عملية غير تنافسية: أي الالتحاق في صفوفها والتدرج العلمي فيها دون وجود منافسة قوية بينهم.

2- عملية متاحة(متوفرة للجميع):- تتعدد المدارس والاختصاصات والفروع العلمية والإنسانية لانتشار التعليم والكتب والمطبوعات المفيدة في جميع الاختصاصات.

3- توفر مصادرها الاثرائية: التي تمكن الفرد من تطوير امكاناته وقدراته خلال متابعة الدروس العلمية في البرامج التعليمية المختلفة او الكتب والمجلات اوالانترنت .

4- تعد من مظاهر التباهي والتفاخر: نجد في البلدان العربية نمط استهلاكي للتعليم يميل إلى التفاخر والتباهي وذلك نتيجة لقلة التنافسية كما نجد الاسر العربية تعبر دائما عن تقديرها العالي لتعليم أولادها على أرقى مستوى ممكن، كوسيلة للحصول على مكانة اجتماعية متميزة واستعدادها لتحمل تكلفه المكلفة ويظهر هذا بأشكال مختلفة منها التسجيل في مدارس ممتازة والاشتراك بدروس خصوصية أو الالتحاق بالمدارس الأهلية او جامعات عالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 47:2003).

ثالثاً: التحديات التي تواجه النمو في رأس المال البشري: يتعرض النمو والتطور في راس المال البشري إلى الكثير من التحديات التي تصل إلى حد الأمراض المزمنة ومن أهمها(علي، 2010،43):

1. 3الفقر: يمثل هذا التحدي أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحالي، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء، بما في ذلك ما يقرب من 1.3 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء (عبد

الرضا، 2013، -77-78)، وتراجع المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، لن تتمكن هذه الدول مستقبلًا من توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة لشعوبها. ويشكل تدريب القوى العاملة، وخاصة في مرحلة التعليم العالي، حيث توجد إمكانية للتعليم المستمر (حمداوي، 2004، 25)، والبحث العلمي، وهو نتاج النظام التعليمي، أساسًا لبناء القدرات البشرية القادرة على تبني واستيعاب الابتكارات في أشكال المحاصيل الجديدة، والمواد الجديدة، وأنماط الطب والعلاج الجديدة، ومصادر الطاقة (زيتون، 2010، 11)

2. 3الأميـــة: ما يُشكله من تهديدٍ مُحدقٍ لشعوب الدول النامية. فمع محدودية مواردها وأولوياتها القائمة على توفير الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمشرب والملبس، فإن الموارد المتبقية التي ينبغي توجيه جزءٍ منها للتعليم، تكاد تكون معدومةً مقارنةً باحتياجاتها الفعلية. علاوةً على ذلك، تتخلف أنظمة التعليم في هذه الدول عن مواكبة المهارات التي يتطلبها الاقتصاد العالمي المُتغير. ومن اللافت للنظر أن شعار القضاء على الأمية سائدٌ في الدول النامية، بينما ترفع الولايات المتحدة، على سبيل المثال، شعار التعليم العالي للجميع. ويُعتبر الحق في التعليم حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، أقرته مواثيق الأمم المتحدة منذ زمن بعيد، بهدف تنمية إمكانات الفرد والمجتمع في جميع المجالات. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 المادة 261 على تكافؤ الفرص التعليمية وينص صراحة على أن - التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني، والتعليم العالي متاح للجميع على أساس الجدارة ودون قبول أي تمييز، أو استبعاد أي شخص من الحصول على التعليم العالي أو أي من تخصصاته أو
أشكال مؤسساته على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاختلافات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أو الإعاقة الجسدية (زيتون، 2010: 13)

3.3التلـوث البيئـي: هذا يُهدد صحة شعوب الدول النامية، إذ ارتبطت النهضة الصناعية في العالم المتقدم بتصدير التلوث إلى الدول النامية. كما تفتقر الدول النامية إلى مفهوم الأمن البيئي، الذي يعني توفير أنماط حياة نظيفة خالية من الأضرار والتلوث. هذا بالإضافة إلى إعادة توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، والتي لم تجد لها ملجأ أفضل من الدول النامية، بعد أن أدركت أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها (الشيخ، 2008: 14)

4. 3الشروط غير المتكافئة للتجارة العالمية وأثرها على مستقبل اقتصاديات الدول النامية: إن الشروط غير العادلة والإجراءات الحمائية التي تطبقها دول الشمال تتسبب في تكبد الدول الفقيرة خسائر تقدرها منظمة أوكسفام لدولية غير الحكومية الأمريكية بنحو 700 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 14 ضعف ما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية (نعيمة، 2008 ،278)

رابعا: الترابط النظري بين الانفاق الحكومي و تطوير راس المال البشري: يُعد فهم العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي وتنمية رأس المال البشري من القضايا المحورية في تحليل دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الإنفاق الحكومي، خاصة الموجه نحو القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، يلعب دورًا رئيسا" في بناء القدرات البشرية وتعزيز الكفاءات الإنتاجية، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. اذ يعد الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم هي نفقات استثمارية تساهم في بناء راس المال البشري وتعزز قدرات المجتمعات في تحقيق اهدفها بشكل يضمن الحفاظ على راس المال البشري ومن ثم يزيد من إنتاجية الفرد ومن ثم يزيد الناتج

المحلي الإجمالي ، لذا فإن الاهتمام بالإنفاق على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والمستوى المعاشي لا يرجع إلى الدافع البشري فقط ، إنما للدافع الاقتصادي أيضا.

المحور الثاني: تحليل متغيرات ومؤشرات البحث في العراق

اولا: تطور الانفاق الحكومي في العراق: وفق جدول(1)فان الانفاق الحكومي الجاري بلغ عام 2010 (54580)مليار دينار واخذ بالتزايد حتى بلغ عام 2014 (86568)مليار دينار، وقد تراجع عام 2015 ليصل الى (56916)مليار دينار متأثرا بأزمة أسعار النفط وهجمات التنظيم الإرهابي عام 2014. وبعدها استمر بالتزايد حتى بلغ عام 2019 (87301)مليار دينار، ثم تراجع عام 2020 متأثرا بأزمة جائحة كورونا، ان الاستمرار في تزايد الانفاق الجاري خلال اغلب مدة البحث قد اسهم بشكل كبير في تركيز النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي. اما الانفاق الاستثماري فقد اتخذ مسارا متذبذبا طيلة مدة البحث حيث بلغ عام 2010(15553)مليار دينار في حين بلغ عام 2013 (40380)مليار دينار، وفي عام 2017 وصل الى(16464)مليار دينار وقد بلغ عام 2021 (3652)مليار دينار، ان تذبذب المسار الزمني للانفاق الاستثماري انما يؤكد حقيقة عدم اعتماد منهاج استثماري لاعادة بناء البنى التحتية والمرافق العامة المدمرة بالكامل لتكون قاعدة انطلاق تنمية مستدامة في المستقبل. وان المسار الزمني لاجمالي الانفاق الحكومي يؤكد هيمنت الانفاق الجاري عليه حيث اتصف بالتزايد اغلب مدة البحث. كما ان حصة الانفاق الجاري كانت المهيمنة طيلة مدة البحث حيث تراوحت بين(95.9% - 66.1%)في حين تراوحت حصة الانفاق الاستثماري بين (33.9% - 4.2%) فقط.

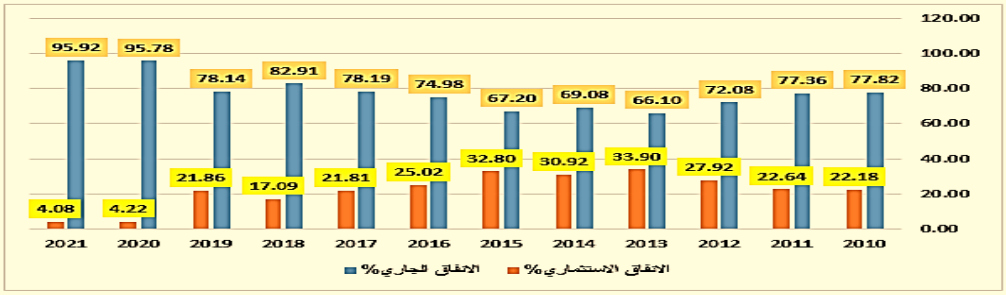
جدول (1) الانفاق الجاري والاستثماري وحصته من الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2010-2021) (مليار دينار)

السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	اجمالي الانفاق	الانفاق الجاري%	الانفاق الاستثماري%
2004	27597	3924	31521	87.55	12.45
2005	27066	3765	30831	87.79	12.21
2006	34917	2576	37493	93.13	6.87
2007	32719	6588	39307	83.24	16.76
2008	52301	14976	67277	77.74	22.26
2009	45941	6626	52567	87.40	12.60
2010	54580	15553	70133	77.82	22.18
2011	60925	17832	78757	77.36	22.64
2012	75788	29350	105138	72.08	27.92
2013	78746	40380	119126	66.10	33.90
2014	86568	38752	125320	69.08	30.92
2015	56916	27777	84693	67.20	32.80
2016	55162	18408	73570	74.98	25.02
2017	59025	16464	75489	78.19	21.81
2018	67052	13820	80872	82.91	17.09
2019	87301	24422	111723	78.14	21.86
2020	72873	3208	76081	95.78	4.22
2021	85874	3652	89,526	95.92	4.08

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، سنوات متنوعة.

كما يؤكد الشكل(1)النمو السنوي للأنفاق الجاري الذي تراوح بين(95.92%)عام 2021 كحد اقصى و(66.1%)عام 2013 كحد ادنى، وان النمو السنوي للأنفاق الاستثماري قد تراوح هو الاخر بين (32.8%)عام 2015 كحد اقصى و(4.08%)عام 2021 كحد ادنى، ومن الشكل (1) يمكن التأكد من هيمنة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري، وهذا يعني ان الحكومة تقوم بتعويض الجزء المفقود من التنمية المستدامة (ضعف الانفاق الاستثماري على البنى التحتية)، الضروري لبناء قاعدة اقتصادية متينة لانطلاق النهضة الاقتصادية المرتقبة لأكثر من عقدين من الزمان، على شكل انفاق جاري اغلبه استهلاكي غير داعم لدورة الدخل والإنتاج المحلي.

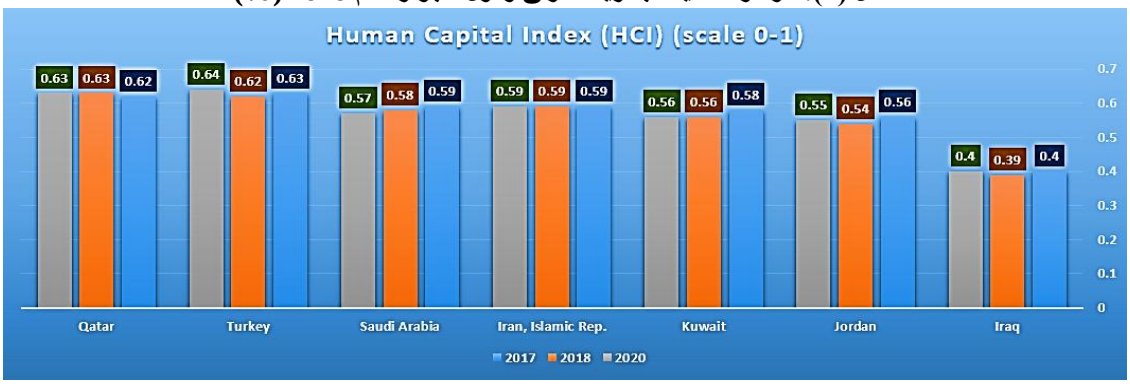
الشكل (1) النمو السنوي للانفاق الحكومي الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2010–2021) (%)



المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجدول (1).

ثانيا: مؤشر راس المال البشري في العراق: نلحظ من شكل(3)مؤشر راس المال البشري في العراق مع نظرائه في دول الجوار فقد بلغت قيمة المؤشر في العراق عام 2017 (0.4) في حين سجلت الأردن (0.56) والكويت (0.59) وايران (0.59) والسعودية (0.59) وتركيا (0.63). وفي عام 2018 كانت قيمة المؤشر في العراق (0.39) وفي الأردن (0.54) وفي الكويت (0.56) وفي ايران (0.59) وفي السعودية (0.58) وفي تركيا (0.62). اما عام 2020 فقد بلغت قيمة المؤشر في العراق (0.4) وفي الأردن (0.55) والكويت (0.56) وايران (0.59) والسعودية (0.57) وتركيا (0.64). وهذا يعني ان العراق قد تخلف بتنمية راس المال البشري حتى عن دول الجوار بسبب عدم الاستقرار في ظروفه الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد عام 2004. وهذا بدوره تسبب في بناء سياسات تعليمية وصحية خاطئة تمخض عنها تدهور كبير في راس المال البشري وطرد الادمغة المبدعة وتجاهل ما تبقى من الطبقة المفكرة والريادية في ظل بيئة غير داعمة للأبداع والتقدم الفكري. كما نرى قطر قد سجلت معدلات مرتفعة جدا في بناء راس المال البشري حيث بلغت قيمة المؤشر لديها عام 2017 (062) وعام 2018 (0.63) وعام 2020 (0.63) وجاءت هذه المعدلات المرتفعة نتيجة مساعي طويلة الاجل في بناء الانسان وتعزيز مقدراته وثقته بنفسه وبأهمية الانسان في بناء المستقبل .

الشكل (2): مؤشر التنمية البشرية للعراق ودول الجوار لعام 2020 (%)



sources: World Bank Group, Statistics of the International Bank for Reconstruction and Development ,D.C. Washington, USA, available at the link https://data.albankaldawli.org/.

المحور الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي ومؤشرات راس المال البشري في العراق

عانى العراق من مستويات عالية من الحرمان، تراكمت عبر سنين طويلة وأحداث جسيمة وإن أحداث ما بعد عام 2010 التي واجهها العراق ضربت بشدة جميع مفاصل رأس المال البشري وكذلك جعلت من العناصر المكونة للتنمية المستدامة متهالكة، تتمثل هذه المشكلات بضعف العملية التعليمية من بنى التحتية واتساع فجوات التنمية وارتفاع مستويات الأمية والتسرب وتدهور القطاع الصحي بكل جوانبه انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع العامة في العراق.

ا. اهمية التعليم في تطوير رأس المال البشري: أن التعليم هو الجانب الاهم في تطوير رأس المال البشري، اذ ان التحسين يبنى على أساس التعليم ومدى جودته. لذلك نرى أن أكثر البلدان تقدماً في العالم هي البلدان الاكثر اهتماماً بالتعلم، والأعلى جودة في تقديم الخدمة التعليمية لأن بناء الموارد البشرية يبدأ من التعلم ويتحول الى رأس مال بشري بما يكتسبه من خبرات في أطار التجارب العلمية أو الدورات التطويرية التعليمية. يمكن من خلال هذا المؤشر الاستدلال على مدى الاهتمام بالتعليم من قبل الجهات الرسمية، اذ كلما زادت حصة الاتفاق على التعليم من مجمل الإنفاق عبر الزمن دل ذلك على التوجهات التنموية في رأس المال البشري وإمكانية خلق بيئة حاضنة ملائمة له، والعكس بالعكس يمكن استعمال بيانات الجدول الآتي للاستدلال على توجهات هذا المؤشر.

جدول (2) الإنفاق على التعليم واجمالي الانفاق في العراق للمدة(2010-2023)

السنة	الانفاق العام	الانفاق على التعليم	معدل نمو الانفاق على التعليم (%)	نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق (%)
2009	52567025	5267519.6	6.56	10.02
2010	701342.1	6617860.1	25.63	9.43
2011	78757666	7842843.4	18.51	9.95
2012	105139576	9194187.2	17.23	8.74
2013	119127556	10105925.3	9.91	8.48
2014	115937762	10212502.2	1.05	8.80
2015	70397515	9874555.6	3.30-	14.02
2016	75055865	10303119.0	4.34	13.72
2017	75490115	3907899	62.07-	5.17
2018	80873189	4121195	5.45	5.09
2019	111723523	5053840	22.63	4.52
2020	76082443	3991824	21.01-	5.24
2021	102849659	4595871	15.13	4.47
2022	11695982	4754263	3.44	4.06
2023	851958070	9375864	97.29	1.1

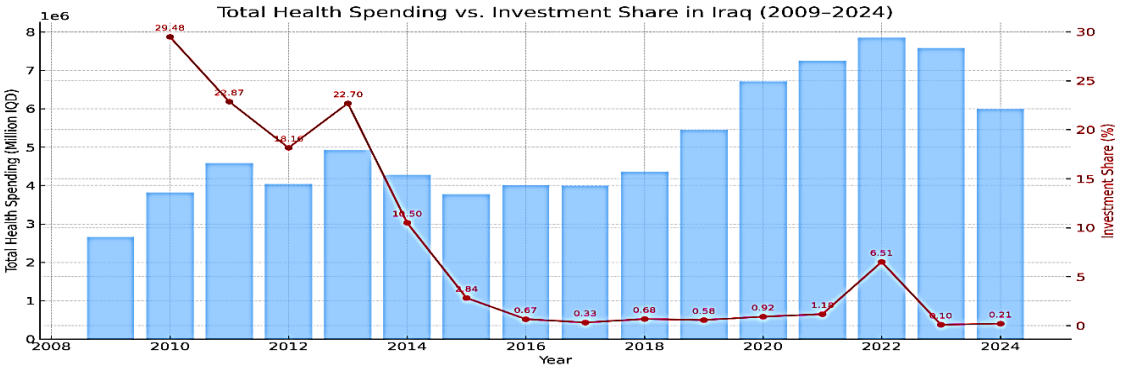
المصدر :البنك المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث، الحسابات القومية ، سنوات متعددة.

نلحظ من جدول(2)أن نسب الأنفاق على التعليم من إجمالي الأنفاق يمر بمراحل زمنية متعددة خلال المدة(2004 - 2020). أذ إن اتجاهاتها تكون متزايدة لغاية عام 2009 ، ومن ثم تأخذ حالة من شبه الاستقرار لغاية عام 2014، لتعود لتأخذ النمط المتزايد خلال عامي 2015 و 2016 لتتوالى بعد ذلك مرحلة استقرار نسب تعد منخفضة حتى عام 2020، وذلك لتذبذب أسعار النفط الذي يعتبر الممول الأساسي للإيرادات المعدة للنفقات العامة. وإذا ما دل ذلك على شيء إنما يدل على وجود توجهات متواضعة للاهتمام بالجانب التعليمي في العراق، ولكنها ليست بالمستوى المطلوب ولا تنسجم مع معدلات النمو السكاني ولا مع التطورات في أساليب وتقنيات التعلم على المستوى الدولي والتي تتقدم وتتطور يوما بعد يوم . وإذا ما أردنا أن نتأكد من هذه النتيجة من التحليل لابد من معرفة مدى جودة التعليم في العراق وذلك من خلال قراءة التصنيفات الدولية لجودة التعليم، اذ تم تصنيف العراق في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث جودة التعليم ، فقد كانت المرتبة 77 من اصل 78 دولة داخل التصنيف، نستنج ان التعليم في العراق لم يعد البيئة الحاضنة الملائمة لنمو وتطوير أو تحسين رأس المال البشري في العراق على مستوى الحاضر والماضي القريب.

2. أهمية الصحة في تطوير رأس المال البشري في العراق: نسبة الانفاق الصحي من إجمالي الانفاق الحكومي تشير نسبة الإنفاق الصحي الحكومي من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى مدى اهتمام الحكومة بتوفير الرعاية الصحية لمواطنيها، ويمكن من خلالها متابعة تطور الإنفاق على الصحة على مر السنين، ومعرفة ما إذا كانت الحكومة تخصص موارد متزايدة أو متناقصة للصحة، وكما هو موضح في الجدول الاتي: يتضح من شكل 4 أن نسبة الإنفاق الصحي الحكومي من اجمالي الانفاق الحكومي متذبذبة وتراوحت نسبته من اجمالي الانفاق الحكومي حوالي (8.19%

- 0.84 %) خلال مدة البحث اذ بلغت نسبة الانفاق على القطاع الصحي في الاعوام 2011 و 2012 و 2013 اذ بلغت (9.27 %، 9.15 %، 8.83 %) على التوالي ، بالاستثناء عام 2014 كانت نسبة التخصيصات منخفضة اذ بلغت (6.10 %)، وذلك بسبب انخفاض التخصيصات الصحية لصالح التخصيصات العسكرية بسبب الاحداث الأمنية آنذاك ثم عاودت الى الارتفاع تدريجيا في السنوات اللاحقة الى أن وصلت في عام 2020 نسبة (18.21 %) وهي أعلى النسب المخصصة للقطاع الصحي من إجمالي موازنة الدولة خلال مدة البحث ثم عاودت الانخفاض الى (0.84 %) عام 2023 ويتضح مما سابق أنه على الرغم من التطور في النسبة من الإنفاق على القطاع الصحي في بعض السنوات، لا ان هناك تراجع في هذا الإنفاق في سنوات أخرى وأن هذا الانخفاض قد ينعكس سلبا على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ومن ثم على راس المال البشري. ما يثير تساؤلات حول مدى التزام الحكومة بتمويل البنية التحتية الصحية والاستثمار في رأس المال البشري الصحي، مما يتطلب إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في قطاع الصحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكل(4) أعلاه يوضح تطور الإنفاق الصحي إلى الانفاق الحكومي في العراق للمدة من 2010 إ-2023.



3. نسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي الاجمالي: تشير هذا النسبة الى مدى مساهمة القطاع الصحي في الاقتصاد، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن القطاع الصحي يؤدي دور اً أكبر في الاقتصاد الوطني. أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي متباينة بين الزيادة والنقصان وهذا ما يوضحه ملحق(2)اذ بلغت(3.20 %)في عام 2010 من إجمالي الناتج المحلي بسبب الارتفاع الذي طرأ على موازنة الصحة نتيجة الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للمدة نفسه ا اما في الأعوام (2011 ، 2012 ، 2013)فقد كانت نسب الانفاق متقاربة تقريبا اذ بلغت (2.97 ، 3.25 %،3.45 %) باستثناء سنة 2014 اذ كانت نسبة الانفاق الصحي منخفضة فقد بلغت(1.91 %) بسبب انخفاض موازنة الصحة في هذه العام نتيجة انخفاض أسعار النفط والأحداث الأمنية التي مر بها العراق، مما أدى إلى تخصيص جزء كبير من موازنة القطاع الصحي للحرب ضد التنظيمات الإرهابية، ثم اتجهت الى الارتفاع في العوام(2015، 2016، 2017، 2018، 2019)اذ بلغت(4.37 %، 4.62 %، 3.86 %4.16 %4,16 %)على التوالي الى وصلت الى أعلى نسبة لها في عام 2020 اذ بلغت حصة الإنفاق على الصحة في الناتج المحلي الإجمالي(6.42 %) وذلك بسبب إجراءات مكافحة جائحة كورونا التي أدت الى زيادة الطلب على الرعاية الصحية والتكاليف المتعلقة بالوقاية ثم انخفضت النسب قليلاً في عامي 2021 و 2022 و 2023 الى(5.53 %، 4.73 %)على الرغم من الزيادة الحاصلة في تخصيصات القطاع الصحي ويرجع السبب في ذلك الى تراجع شدة الوباء المذكور .إن انخفاض نسبة الانفاق الصحي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوا ت لا يعود إلى ضعف الموارد المالية للبلد لأن العراق بلد ريعي ويتمتع بإيرادات نفطية عالية تمول قطاعات

الاقتصاد كافة. إنما السبب هو سوء تقدير الدولة لأهمية القطاع الصحي والتهاون في تقديم التخصيصات المناسبة له وذلك بسبب زيادة الانفاق العسكري لغرض مواجهة الظروف الأمنية التي يمر بها البلاد بالإضافة الى سوء الإدارة والفساد الي يعانيه قطاع الصحي.

ثالثا: أهمية المستوى المعاشي في تطوير رأس المال البشري في العراق: يمكن ان يكون المستوى المعاشي احد مؤشرات رأس المال البشري حيث يمثل المستوى المعيشي- مؤشرا اساسياً لقياس مستوى الرفاه البشري، والتطور الكبير في النمو الاقتصادي العام من خلال معرفة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ، كما ويشير المؤشرات الفقر البشري ومستويات المعيشة للأفراد وفقا خطوط الفقر الوطنية لكل دولة في العالم، فاذا كان المستوى المعيشي- مقبول فأن رأس المال البشري يكون مهيا للتحسين والتطوير وبخلافه فلا يمكن الحديث عن تطوير أو تحسينه، و للتعبير عن مدى التحسن بالمستوى المعيشي سيتم الاستعانة بعدة مؤشرات الأول هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مدعوماً بمؤشر جيني للدلالة على حسن التوزيع للدخل القومي من عدمه ، والثاني هو مؤشر الفقر الذي يمكن أن يعبر عن المستوى المعاشي بشكل عام لكل بلد ، اما الثالث فهو معدلات التضخم ومدى انعكاسها على المستوى المعاشي، وأخيراً مؤشر البطالة ولا سيما عند الخريجين كل هذه المؤشرات ان تعطي تصور واضح عن البيئة الحاضنة الرأس المال البشري في العراق.

1- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: أن تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية، والمتمثل برفع المستوى المعيشي- للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي. المعظم الأفراد، ومع ذلك غنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر باعتماده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات وعدالة التوزيع ، ويمكن الاستعانة بالجدول الاتي لتحليل اتجاهات هذا المؤشر .

جدول (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة 2010 - 2023

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار عراقي	متوسط نصيب الفرد نسبة النمو للناتج من الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)%	نمو للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة%
2009	130,643,200.40	4.10	5.8
2010	162.064.565.50	5	5.5
2011	217,327.107.40	6.50	10.2
2012	254.225,490.70	7.40	12.6
2013	273,587,529.20	7.80	5.6
2014	.266.332.655.10	7.60	3.9-
2015	194,680.971.80	5.50	2.4-
2016	186,542,703	5.40	14.8
2017	207.621.134	6	1.8-
2018	268,918,874	7.10	2.6
2019	276.157.867.60	7.10	1.9
2020	215.661.516.50	5.40	19.5-
2021	304,053,3213	7.3	44.8
2022	415,628,4944	9.8	27.6
2023	330,046,3906	9.8	16.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة

يبين جدول(3)تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي، بلغ نصيب الفرد من الناتج في عام 2004 نحو (2)مليون دينار، وارتفع في عام 2006 الى (3.3)مليون دينار، وهذا بفعل الإمكانيات الاستخراجية والتصديرية للنفط الخام وهو

ما انعكس ايجاباً في تعظيم الإيرادات النفطية، اما المدة 2014 - 2020 فقد شهد حالة نبذب بين ارتفاع وانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج وهو من 6.5 مليون دينار الى 5.4 مليون دينار ، ولكن بعد عام 2014 التدهور الأمني أدى الى تحقيق معدل نمو سنوي سالب ثم اخذ في التحسن خلال المدة 2015-2016. وبشكل عام ومن خلال اتجاه منحى متوسط نصيب الفرد يلاحظ ان هناك تذبذب بالاتجاه الصاعد وهذا ما يؤشر إمكانية التحسن في دخول الأفراد مع الزمن. ومن خلال مؤشر معامل جيني الذي يعبر عن نسبة مئوية كلما ارتفعت تشير الى توزيع أكثر عدالة والعكس بالعكس وأظهر مؤشر جيني خلال مدة البحث حوالي(34%)وهي نسبة لاقته للنظر، بكونها تتساوى او تقترب مع النسبة في هولندا ومصر وبعض الدول التي تتسم بمستويات من العدالة الاجتماعية، ويبين مؤشر جيني كذلك أن الدخل في العراق يوزع بعدالة أكثر أو مقاربة مما تتحقق في البلدان المجاورة للعراق، مثلاً في الأردن مؤشر جيني كان (38%) وفي ايران كان(37)وبين البنك الدولي ان(86)من البلدان ال(155)التي ينشر.عنها البنك الدولي لمؤشر جيني، تتميز بتوزيع للدخل غير متساو أكثر من العراق، بمعنى أن انخفاض الفقر النسبي في الاقتصاد العراقي يكون بسبب وجود طبقة كبيرة من المجتمع العراقي تعمل في مؤسسات القطاع العام التي تحصل على دخول متقاربة، أي أن أكثر من(4)ملايين موظف حكومي، فضلا عن(5)ملايين متقاعد ومستفيدين من التقاعد المتقاعد وذويه على الإعانات من الدولة. (فاضل: 2017:85)وبالنتيجة النهائية يؤشر لنا ان البيئة الحاضنة لرأس المال البشري العراقي وفقا لهذا المؤشر تعد مقبولة ومن المتوقع ان تتحسن أكثر مع الزمن(بريهي، 2018، 188 - 170).

2ـ مؤشر الفقر في العراق: يُشير مفهوم الفقر الى تدني مستوى المعيشة للأفراد أو الأسر، أو بعبارة أخرى هو الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، بمعنى توافر الحد الأدنى من المستلزمات الضرورية للحياة (المعاضيدي، 2013: 102) واستكمالا لمعيار المستوى المعاشي ولمدى الدلالة عليه، يراد الخوض في مؤشر الفقر، ما جدول ادناه يُشير الى مؤشرات الفقر في العراق. ان الفقر فيه ليس بسبب ضعف الإمكانات والموارد لمادية، بل بسبب انعدام التوزيع العادل للموارد وانعدام الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الفقر. ومن جدول(4)نلحظ تطور معدلات الفقر في العراق للمدة (2010- 2022) اذ نلحظ انخفاض نسب الفقر بحسب خط الفقر الوطني من(18.9 %) في عام 2012 الى (16 %)ارتفعت نسبة الفقراء بشكل كبير في عام 2014 إذ بلغت(22.0 %)من السكان اي نحو 8 مليون فقير ويعود ذلك الى انعدام الاستقرار السياسي والأمني في تلك المدة ، ثم انخفضت النسبة الى (20.5 %) في عام 2018 ، ومع هذا لم ينخفض عدد الفقراء مقارنة بعام 2010 ويعود ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدل الولادات بين الفقراء ،اما في عام 2020 فقد أزداد اعداد الفقراء بشكل ملحوظ وارتفعت نسبة الفقر في العراق ارتفاع كبير إذ بلغت (31.7 %)وعود ذلك نتيجة ازمة كورونا التي ادت الى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية.

جدول (4) نسب معدلات الفقر في العراق للمدة 2010- 2023

السنوات	معدل الفقر %	السنوات	معدل الفقر %
2009	22.9	2016	30
2010	15	2017	22.5
2011	23	2018	20.5
2012	18.9	2019	20
2013	17	2020	31.7
2014	22.5	2021	20
2015	22.5	2022	25
		2023	31.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، سنوات مختلفة

ويتبين ان العراق سجل تراجعا كبيرا في مؤشر من هم تحت خط الفقر في العراق اذ بلغ في حده الأقصى ـ 31.2 % عام 2023 بعد ان كان عام 2014 ما نسبته 16% في حده الأدنى، وتأتي تلك

الزيادة نتيجة طبيعية للصدمات والتحديات التي واجهتها الدولة لمعالجة الفقر وهي نتيجة تؤشر عدم ملائمة هذه الحالة كبيئة مؤاتيه لتطوير رأس المال البشري من حيث المستوى المعاشي لجزء كبير من السكان ولعل المستقبل يمكن ان يغير اتجاه المؤشر نحو التراجع وتحسن المستوى المعاشي للأفراد فيما لو تم اتباع سياسات مؤثرة من جانب ووضع مستقر من جانب آخر.

3ـ مؤشر التضخم: يتضمن مؤشر التضخم دلالات كثيرة من أهمها انه معبر جيد عن المستوى المعاشي، لأنه يؤثر وبشكل مباشر على مستويات الدخول الحقيقية، أن تغيرات معدلات التضخم لها اثر مباشر في إعادة توزيع الدخل ومعبر عن المستوى المعاشي للأفراد. وللدلالة عن الاتجاهات الزمنية لمعدلات التضخم في العراق يمكن الاستعانة بالجدول (5) لبيان معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2004- 2023).

جدول (5) معدل النمو السنوي لمعدلات التضخم في العراق للمدة (2010-2023)

السنوات	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التغير السنوي للتضخم (%)
2009	8.341	-
2010	2.457	(70.543)
2011	5.596	127.757
2012	6.056	8.220
2013	1.856	(69.353)
2014	2.242	20.797
2015	1.439	(35.816)
2016	0.068	(95.274)
2017	0.203	198.529
2018	0.404	99.015
2019	-0.201	-149.752
2020	1.009	(601.990)
2021	1.331	31.91278
2022	1.121	(15.7776)
2023	1.101	(1.78412)

المصدر: العمود(1)البنك المركزي العراقي, النشرات الاحصائية السنوية للمدة(2010- 2023). العمود (2) من عمل الباحثين

نلحظ من جدول(5)ان معدلات التضخم في العراق بلغ في عام 2010 نحو (2.457 %)وشهد هذا المعدل ارتفاعا ملحوظ خلال السنوات اللاحقة ليصل في عام2014 الى (242 .2%) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ(797. 20%)ويعود سبب هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل من ابرزها انخفاض أسعار النفط، وتراجع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي اضافة الى التحديات الامنية والاقتصادية التي شهدها البلد نتيجة الحرب ضد الجماعات الإرهابية. اما في عام 2019 سجل معدل التضخم ادنى مستوياته، اذ بلغ (-0.201) وبمعدل تغير سنوي بلغ (149.752-%) يرجع هذا الانخفاض الى غياب الرسوم الكمركية على الكثير من السلع المستوردة وانخفاض اسعارها الى جانب تحسن سعر الصرف للدينار العراقي ومع حلول 2021 عادت معلات التضخم للارتفاع لتصل الى (1.331%) بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.91278%) ويرتبط هذا الارتفاع لتعرض الدولة لجائحة (COVID-19) والتي ادت الى عدم قدرة الإنتاج المحلي لسد الطلب وسبب ذلك ارتفاع في مستوى الأسعار وخاصة أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية . وفي عام 2022 انخفض معدل التضخم انخفاض طفيف الى(1.121%) بمعدل تغير سنوي سالب قدره ((-%15.7776) نتيجة تراجع اسعار النفط العالمية ، والذي يعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في معدلات التضخم في العراق . واستمرار هذا الانخفاض في عام 2023 حيث بلغ اذ بلغ معدلات التضخم (1.101%) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ(1.78412 %-) ليعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط وهو أحد الأسباب الأساسية وراء انخفاض معدلات التضخم. يبدو من الجدول أعلاه أن مسارات التضخم في العراق تسير بالاتجاه التنازلي وشبه الاستقرار بالأسعر عبر الزمن حتى عام 2020، ولعل أهم أسباب هذا الاستقرار يعود الى سياسات الضبط النقدي والسيطرة على سعر الصرف للدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي خلال هذه المدة ان ذلك يؤشر لنا استقرارا في المستوى المعاشي وفقا لهذا المؤشر يأتي في صالح البيئة الملائمة لتحسين رأس المال البشري في العراق.

4ـ تحليل معدلات البطالة: تعد البطالة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والخطيرة التي تهدد استقرار البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء والتي تؤدي إلى إعاقة حركة التنمية الاقتصادية ، إن أحد الأسباب الرئيسية لزيادة ظاهرة البطالة هو انخفاض الناتج القومي فضلا عن ذلك عدم قدرة أنشطة القطاعات الاقتصادية لاحتواء الأيدي العاملة بسبب الاختلالات الهيكلية التي تتعرض لها العديد من المشاريع الاقتصادية الإنتاجية نتيجة للظروف التي تمر بها الدولة مما يؤدي إلى فقدانها العديد من الاستثمارات البشرية تسريح العديد من العاملين لينعكس ذلك بشكل سلبي وواضح على المجال الاقتصادي لتلك الدولة. ان زيادة معدلات البطالة يعني زيادة عدم توفير الدخول الحقيقية للأفراد العاطلين عن العمل، ومن ثم هذا يعني انخفاض حاد في مستويات معيشتهم وهو ما يعني وجود خلل في مدى ملائمة البيئة الحاضنة لرأس المال البشري(الزبيدي، 2008، 293)لتتبع مسارات واتجاهات معدلات البطالة يمكن الاستعانة بالجدول(6)يوضح تطور ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010 - 2023)

جدول (6) تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)

السنوات	معدل البطالة(%)	معدل التغير السنوي (%)
2009	14.00	-
2010	12.00	-14.286
2011	11.10	-7.500
2012	11.90	7.207
2013	12.10	1.681
2014	10.60	-12.397
2015	13.18	24.340
2016	10.80	-18.058
2017	13.8	27.778
2018	13.59	-1.522
2019	13.65	0.442
2020	13.74	0.659
2021	14.20	3.347
2022	14.89	4.859
2023	13.22	-11.215

المصدر: العمود(1)البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، التقارير السنوية(2010-2024). اما العمود(2)من عمل الباحثين

المحور الرابع: رؤية لتوجيه الانفاق الحكومي في العراق نحو المسار التنموي لتطوير راس المـــال البشـــري:

لابد من تصحيح السياسة المالية العراقية بحيث تدعم وتنمي التنويع الاقتصادي بما يساعد على إصلاح مسار الاقتصاد العراقي نحو هدف التنمية الاقتصادية(حسن، 2017، 36)ويتم ذلك من خلال اعتماد عدد من الاصلاحات في السياسات المالية بالآجلين القصير والطويل المبينة كالآتي:

أولا : اصلاح السياسة المالية في الآجل القصير:

1.تحقيق الاصلاح في النظام الضريبي، والعمل على تقليص التهرب الضريبي، فضلاً تصحيح الأوعية التي تفرض عليها الضرائب، والمعدلات التي تحدد مقادير دفع المكلفين للضرائب التي تنسجم مع القدرة التكليفية لهؤلاء المكلفين، وتقليص ا لضرائب على المكلفين من الطبقات الفقيرة والمهمشة، بما يزيد من الدخول الشخصية لهذه الطبقات.

2.العمل على إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجم المؤسسات الحكومية بما يقلص ويرشد من حجم النفقات العامة، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة أن أغلب النفقات موجهة نحو انشطة تبذيرية واستهلاكية لا تحقق تنمية في الاقتصاد العراقي، لذا فإنه لابد من تدعيم وتمويل الاستثمارات التي تحسن من أداء الاقتصاد وتوجيهه نحو مسار تنموي يحقق الدخول اللازمة لتحسين المستوى المعاشي للمجتمع العراقي، الذي سينعكس بالإيجاب على متغيرات الاقتصاد الكلي م ن الاستثمار والانتاج وتقليص معدلات البطالة.

3.ضبط النفقات الجارية وترشيدها، من خلال العمل على توزيع مفردات البطاقة التموينية بشكل كفوء وموجه نحو الطبقات الاجتماعية الفقيرة فقط. لابد من توجيه النفقات نحو الاستثمارات

وفق المتطلبات التي تحقق التنمية الاقتصادية. تحويل المشاريع العامة نحو أنشطة منتجة حقيقية بما يحقق لها التمويل الذاتي لمواجهة التزاماتها، وتدعيم المسار التنموي في العراق، فضلاً عن بيع المشاريع العامة الخاسرة للقطاع الخاص، مع توجيه الكوادر الوظيفية نحو اختيارين أما التقاعد المبكر أو توزيعهم في مشاريع ومؤسسات عامة منتجة، وهذا الأمر سيعمل على توفير اموالاً للموازنة العامة.

4.تشديد الرقابة البرلمانية والحكومية على كافة المشاريع والمؤسسات العامة من أجل تقليص مستويات الفساد الاداري والمالي، من أجل توفير الأموال التي لابد من توجيهها نحو مسارات انفاقية تدعم الاقتصاد العراقي.

5.تحفيز الادخار في القطاع العائلي فكل من الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص عن طريق توجيههم نحو القطاع المصرفي العراقي الحكومي والخاص، الأمر الذي سوف يوجه نحو استثمار حقيقي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن إنه سيقلص من النفقات العامة ذات التوجه الاستهلاكي غير الضروري، بما يوفر الأموال التي تدعم الموازنة العامة.

ثانيا: اصلاح السياسة المالية في الآجل الطويل:

1.اتباع سياسة اقتصادية تعمل على تنويع الهيكل الإنتاجي وتشجيع القطاعات الاقتصادية المولدة للدخل عبر الاستثمارات الخاصة والاجنبية التي تدعم الاقتصاد بموارد اقتصادية ومالية تولد الإنتاج الحقيقي، بحيث يقلص من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي الريعي، ويتم ذلك عن طريق اتباع سياسات مالية مشجعة لهذا النوع من الاستثمارات، والتي تعمل على تكثيف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات التي تستخدم النفط الخام كمادة وسيطة مثل الاستثمار في الصناعات البتروكيمياوات، أو الاستثمار في الصناعات المستخدمة للطاقة مثل الاستثمار في صناعة الألمنيوم والحديد والصلب، والصناعات الخفيفة الأخرى المعتمدة على النفط، بشكل عام ستعمل هذه الاستثمارات في تصحيح المسار التنموي في العراق، وتعمل على زيادة اعتماد الموازنة العامة على مصادر تمويلية غير نفطية عن طريق رفع مساهمة الاستثمارات في دفع الضرائب المفروضة على توليد الإنتاج والقيمة المضافة الناتجة من استخدام الموارد الاقتصادية.

2.توجيه الفوائض المالية المتأتية من الارتفاع غير المتوقع لأسعار النفط الخام نحو صندوق سيادي لثروة العراق، وتوجيه هذا الصندوق نحو إدارته بشكل كفوء وفي استثمارات حقيقية يحقق مدخولات تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، بما يحقق التنمية الاقتصادية واستدامتها.

3.تنشيط القطاع السياحي الترفيهي والديني في العراق، بما يحقق حقن للمدخولات الفردية، وتمويل الموازنة العامة بما يفرض من رسوم على دخول السياح، ورفد الاقتصاد العراقي بالعملة الأجنبية التي تحقق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي.

4.العمل على تنويع مصادر التمويل للموازنة العامة في العراق من خلال الاستثمار في استخراج الغاز الطبيعي وتصديره، ويتم ذلك عن طريق تشجيع التعاقد مع شركات أجنبية متخصصة في هذا المجال من الاستثمار، ويوفر هذا الأمر مصدر أخر للإيرادات العامة.

5.تدعيم الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي من خلال منح القروض، بشرط أن تتم مراقبة ومتابعة أوجه استغلال هذه القروض نحو القطاع الإنتاجي الحقيقي. أن تنشيط القطاع الحقيقي وتنمية أنشطته سوف يساهم في توفير ا لموارد المالية الاجنبية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي، كذلك يقلص الاعتماد على الاستيراد من العالم الخارجي.

6 . إعادة صياغة لفلسفة إدارة الاقتصاد في العراق، وتوجيه النفقات المالية بشكل أكثر كفوء وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام الخاص باتجاه توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تدعم الإنتاج باستخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، مثل قطاع الاتصالات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والقطاع الخدمي، بما سيساهم في تصحيح المسار التنموي في العراق.

ثانيا: اليات لتطوير راس المال البشري في العراق

1.سياسة التنويع الاقتصادي: ويستند النَموذج على الاقتَصاد المتنوع أي بناء قاعدة إنتاجية حقيقية، وذلك مَن خلال توجيه الاهتمام نحو الصناعات التَحويلية، وكذلك الصناعات الاستخراجية والصناعات ذات الميزة المطلقة، الغذائية والخدمية، والصناعات ذات الميزة التنافسية كصناعات التجميع والمشاركة والامتياز لغرض الاكتفاء الذاتي والتصدير، وهذا يتطلب إدارة ومشاركة واسعة للقطاع الخاص مع إبقاء دور الدولة فَي عملية التوجيه والدعم والتشريع. (دوّاي، 2011 صفحة 169)ويتطلب اصلاحات فَي المدى القصير: (حسن، 2017 صفحة 145)

- اصلاح النظام الضريبي وتحديد هيكل جديد للضرائب يَنسجم مع القدرة التكليفَية للأشخاص والمؤسسات.
- إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص.
- ترشيد الموارد المالية مَن خلال ضبط النفقات التشغيلية.
- تعبئة المدخرات المحلية.

أما بالنسبة للإصلاحات على المدى البعيد فتشمل:

- انشاء صندوق الثروة السيادي.
- تنشيط القطاعات الاقتَصادية.
- الاستثمار فَي مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تأسيساَ لما سبق، أن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى تنويع موارده الاقتَصادية وهذا يعود الى مشاكل الاختلالات البنيوية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي، وهذا يُمثل معوق رئيسي. وأسَاسي يُحول دون تَطوير رأس المال البشري، وذلك لان التنويع الاقتصادي يعد بمثابة الوعاء الحَاضن للاسَتثمار في رأس المَال البَشري .

2.الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وتأثيرها على رأس المال البشري: تعد البطالة في صفوف الخريجين من أهم المؤشرات الدالة على عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، والتي تنعكس على سوق العمل بشكل مباشر، وقد تفاوتت نسب البطالة للخريجين في العراق على وفق تخصصاتهم ومستوى شهاداتهم.

3. **استخدام تكنولوجيا المعلومات** سوف يعمل على استنهاض روح المنافسة وتطويرها ورفع مستوى الإنتاجية وخلق النمو الاقتصادي وبالتالي اكتساب فوائد اقتصادية واجتماعية ولأجل ذلك كله لابد من إرساء الأسس الآتية:

- إصلاحات اقتصادية وبنيوية لتدعيم فعالية الإنتاج والإبداع والمنافسة
- إدارة سليمة للاقتصاد لاستثمار مزايا وفوائد تكنولوجيا المعلومات وتطوير الموارد البشرية لأجل الاستجابة لمتطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات
- توفير إمكانية التمتع بالنفاذ إلى شبكات المعلومات والاتصالات لكل فرد، كسر هوة الانقسام الرقمي وبالتالي تجسير هذه الهوة وهذا الانقسام.
- تطوير حاضنات لثقافة عصر المعلومات والاتصالات وتشجيع المواطنين في احتضان تلك الثقافات، في العصر الحديث من الألفية الثالثة أصبحت المعرفة العلمية الطريق الوحيد إلى التنمية

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1.ضعف تخصيص الموارد المالية في أوجه الانفاق الحكومي الجيدة تسبب بتشوه النشاط المصرفي ومن ثم ضعف كبير في الوصول الى اهداف التنمية المستدامة المستهدفة ضمن خطط وزارة التخطيط.
2.هيمنة الانفاق الجاري على اجمالي الانفاق الحكومي دون الاستثماري، مما تسبب بإهمال كبير

لمشاريع البنى التحتية المولدة للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
3.ارتفاع معدلات النمو السنوي للأنفاق الجاري المرتبط مع الإيرادات النفطية ركز النزعة الاستهلاكية لدى الجمهور وهو ما أدى الى تراجع رغبة الجمهور في الادخار مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك الضروري والترفي.
4.اتساق التقلبات الحاصلة بين الانفاق الجاري والادخار والودائع في اغلب سنوات البحث انما يؤكد حقيقة الارتباط بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري والادخار المحلي على الرغم من محدوديته ومن ثم الودائع المصرفية على الرغم من هيمنت الودائع الحكومية عليها.
-5عد اتساق التقلبات الحاصلة الانفاق الاستثماري والادخار والودائع بسبب اهمال المشرع المالي للنفقات الاستثمارية لأسباب تتعلق بعدم استقرار الظرف الأمني والسياسي ومن ثم الاقتصادي، فضلا عن الأسباب السياسية المتعلقة بالشعبية وحصص الناخبين من الأصوات وغيرها.
6-عدم اتساق كلا من الانفاق الجاري والاستثماري مع مؤشرات راس المال البشري بسبب هيمنت التمويل الحكومي على التمويل الخاص، والناتج من اتساع حجم القطاع الحكومي وما رافقه من تمويل لفعالياته اليومية.
7.تعد مخرجات القطاع التعليمي والصحي دون المستويات المطلوبة والخلل يرتبط بمدى جودة التعليم والصحة بالدرجة الأساسية ومن ثم بالبنى التحتية للتعليم والصحة من حيث عدد الأبنية المدرسية ومركز الصحي والمستشفيات وصولا الى عدد المقاعد الدراسية، وكذلك اعداد الكادر التدريسي قياسا بعدد المدارس
8. أن اصلاح وتحسين رأس المال البشري يعني تباعاً إصلاح وتحسين رأس المال البشري، وكلما كان التوجه في الاصلاح والتحسين يأخذ بعين الاهتمام اعتبارات الاستدامة كلما كان رأس المال البشري معززاً لتعليم المستدام

ثانياً: التوصيات

1.رفع كفاءة التخصيص المالي نحو أوجه الانفاق الاستثماري الحكومي من اجل زيادة عوائده المستقبلية وانخفاض تكاليفه بالقيمة الجارية بما يدعم النشاط المصرفي المعزز للأنشطة الحقيقية الداعمة للتنمية المستدامة.
2.ترشيد الانفاق الجاري بحدود الموازنة العامة والايرادات النفطية المتحققة، وربط الانفاق الاستثماري بمقدار العجز العام والمقدرة على الاقتراض المحلي والخارجي.
3.توعية الجمهور بضرورة التخلي عن النزعة الاستهلاكية واعتماد ترشيد الانفاق الاستهلاكي وزيادة معدلات الادخار المحلي، وجعله القناة الأهم في تمويل النشاط المصرفي من خلال حركة الودائع بكافة أنواعها.
4.توسيع النشاط المصرفي الائتماني الموجه للقطاع الخاص وبالخصوص الأنشطة الاستثمارية الصغيرة ومتناهية الصغر، ودعم تجارب حاضنات الاعمال التكنولوجية المعززة للاثر التنموي في الاقتصاد.
5. الاستثمار في راس المال البشري واعطاء اهمية كبيرة لجعل راس المال البشري هو المحرك الاساس للنمو الاقتصادي، من خلال التعليم والصحة بشكل مستدام.
6.زيادة الانفاق على التعليم ولكن بشكل مدروس مع تحسين وزيادة جودة ونوعية التعليم في العراق ، مما يجعل الانفاق على التعليم والاستثمار فيه ذو عوائد كثيرة على الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة
7. تطوير الاستراتيجيات الوطنية الخاصة لتنمية المواد البشرية من اجل التعليم والصحة المستدام من خلال زيادة التخصيصات المالية المخصصة للقطاع التعليمي والصحي.
8. تبني استراتيجية خاصة بالتعليم العام والجامعي متضمنه لهذه الإصلاحات وسبل التحسين تهدف إلى تحقيق الأهداف التعليمية الدولية للتنمية المستدامة للألفية الثالثة.
9.من أجل توجيه دور السياسة المالية نحو تحقيق النتائج الايجابية في تغيير المؤشرات الاقتصادية نحو زيادة معدلاتها، عبر زيادة نسب النفقات الاستثمارية الحكومية والخاصة، من أجل زيادة الانتاج

الحقيقي والتوظف للأيدي العامة لتقليص معدلات البطالة والتضخم وتقليل نسب الفقر، ولابد من وجود إصلاح مالي حقيقي في السياسة المالية العراقية عبر اصلاح كلاً من النفقات العامة والإيرادات العامة، وكل ذلك من شأنه تحقيق الأهداف الإنمائية المرغوب تحقيقها.

المصادر Reference

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيundp، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003.
2- الحبيب، مصدق جميل،1981، التعليم والتنمية الاقتصادية، سلسة دراسات بغداد.
3- حسن ، راوية ، 2011، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر.
4- حسن لطيف كاظم الزبيدي، القفر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2008.
5- رسن ، سالم عبد الحسن ، التعليم والتدريب ودورهما في تنمية الموارد البشرية العربية – بحث مقدم الى الندوة العربية – طرا بلس ، 2005 .
6- الرشدان، عبدالله زاهي، 2008 ،في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر، عمان، ط 3.
7- شيخان، شهاب حمد،2010، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودورة في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار، للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4 .
8- الطنبور، رامز سامي،2007، رأس المال البشري كإستراتيجية أدارة المؤتمر العلمي الثاني، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.
9- العاني، جمال عزيز فرحان، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية واثره في النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، 1995 .
10- عبادي عبد القادر ، العريفي عودة ، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزا ئر ، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ضل إقتصاديات الحديثة ، 2004.
11- العربي، اشرف ، 2017، رأس المال البشرى في مصر، المفهوم- القياس – الوضع النسبي ، بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39. ، القاهرة ، مصر.
12- عماد الدين أحمد المصبح رأس المال البشري في سوريا قياس عائد الإستثمار في رأس المال البشري، ندوة الإقتصاد السوري - رؤية شبابية 2007.
13- عواد، موسى خلف، عصفور، عباس، 2007، تقويم مؤشرات التنمية البشرية الخاص بالجانب التعليمي في محافظة القادسية للمدة 1990 2004، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 10 ،العدد 4.
14- الفضيل، عبد الحميد علي وأبوفناس، أحمد سعد2017قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد(5)، جامعة مصراتة ليبيا .
15- القريشي، محمد صالح تركي، 2011 مقدمة في علم اقتصاد البيئة، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
16- القريشي، مدحت ،2007، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.
17- القريشي ، مدحت، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر ، عمان، الاردن ،2007.
18- مايكل زيرمان الفلسفة البينية - ج 1: من حقوق الحيوان إلى الأيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية عالم المعرفة العدد 332 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006).
19- المصبح ،عماد الدين أحمد ،2005 ، رأس المال البشرى في سوريا : قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية .
20- ناصف، ايمان عطية، 2007 ،اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية.
21- نعمة، نغم حسين، 2010، بناء وتطوير رأس المال البشري ودورة في تحقيق الميزة التنافسية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، جامعة ألكوفة , بغداد العراق ,المجلد الخامس العدد 16 .
22- هيفاء عبد الله 2021، التعليم المستدام https://www.alwatan.com.sa/article/1094606.
23-Owolabi S. A & Okwu A. T- Aquantitive analysis of role of human resource pevelopment in economic growth in nigria – European journal of economic -ISSN 1450-2275 Issue 27 , 2010.
24-Shultz T, 1961, Investment in Human Capital, In Economicus Education, The American Economica Review,Vol.51,No.1.(March,1961).